الأمم المتحدة

E/CN.3/2014/33

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 December 2013
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخامسة والأربعون

٤-٧ آذار/مارس ٢٠١٤

البند ٤ (ص) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: متابعة مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات

مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات والمتصلة بعمل اللجنة الإحصائية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٥/٢٠١٣، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقريرا لغرض إحاطة اللجنة الإحصائية علماً بالمقررات المتعلقة بالسياسات والمتصلة بعملها، التي اتخذها كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٣ أو ما قبل ذلك. ويشير التقرير أيضا إلى الإجراءات التي اتخذها والمقترح أن تتخذها اللجنة وشعبة الإحصاءات، استجابةً لطلبات الجمعية العامة والمجلس. واللجنة مدعوة للإحاطة علماً بهذا التقرير.

* E/CN.3/2014/1.

200114 130114 13-63063 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات والمتصلة بعمل اللجنة الإحصائية

أولا – متابعة الأهداف الإنمائية للألفية

ألف – الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

١ – طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١/٦٥، إلى الأمين العام تقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام ٢٠١٥ وتقديم توصيات لاتخاذ المزيد من الخطوات من أجل المضي قدما بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن الأمين العام في تموز/يوليه ٢٠١٢ عن أسماء الأعضاء الـ ٢٧ في الفريق الرفيع المستوى لتقديم المشورة بشأن الإطار الإنمائي العالمي لما بعد عام ٢٠١٥، وهو الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقدم فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تقريره الذي يتضمن توصيات إلى الأمين العام في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ (A/67/890، المرفق). ونظرت الجمعية، في دورتها الثامنة والستين، في تقرير الأمين العام المعنون ”حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥“ (A/68/202). وقد قدم التقرير تقييما للتقدم المحرز حتى الآن، وحدَّد السياسات والبرامج التي ساهمت في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي يمكن أن تساعد في التعجيل بذلك. وشدّد التقرير، بصفة خاصة، على ضرورة تحسين البيانات والإحصاءات، خاصة وأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ستستتبع قياس مجموعة أوسع من المؤشرات، وهو ما يتطلب بيانات جديدة ومصنفة لقياس الفجوات القائمة بين الفئات السكانية.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

٢ – لقد أعدت شعبة الإحصاءات تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣، الذي أصدره الأمين العام في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ في جنيف. ويقدم التقرير التقييم السنوي للتقدم المحرز على الصعيد العالمي صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، استنادا إلى الأرقام الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بمؤشرات الأهداف الرسمية المقدمة من الوكالات الشريكة. وأعدت

الشعبة الإحصائية أيضا مرفقا إحصائيا يشمل جميع الأرقام الرسمية المتعلقة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية كي تضمه إلى تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/68/1)[(١)].

ثانيا – وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً حتى تكمِّل مقياس الناتج المحلي الإجمالي

ألف – الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

٣ – اختتم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عُقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أعماله في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ باعتماد وثيقة ختامية بعنوان ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق).

٤ – ومن بين الفقرات الرئيسية المتعلقة بأعمال اللجنة الفقرة ٣٨ التي تنص على ما يلي:

> نقر بضرورة وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً تكمل الناتج المحلي الإجمالي من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات العامة، وفي هذا الصدد، نطلب إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة أن تشرع، بالتشاور مع كيانات منظومة الأمم المتحدة وسائر مؤسساتها المعنية، في برنامج عمل في هذا المجال يستند إلى المبادرات القائمة.

٥ – وكررت الجمعية العامة تأكيد تلك النقاط في قرارها ٢١٤/٦٧، المعنون ”الانسجام مع الطبيعة“، الذي شجعت فيه جميع البلدان والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على تطوير وتحسين نوعية وكمية البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة ودعت المجتمع الدولي والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة الجهود التي تبذلها البلدان النامية عن طريق تقديم الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني. وفي القرار نفسه، أقرت الجمعية أيضاً بضرورة وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً تكمل الناتج المحلي الإجمالي من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات العامة، وأشارت في هذا الصدد إلى الطلب المقدم إلى اللجنة الإحصائية في الفقرة ٣٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم

---

(١) انظر أيضا الوثيقة E/CN.3/2014/29 للاطلاع على معلومات عن كيفية مبادرة الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية إلى استعراض الدروس المستفادة من عملية رصد الأهداف الإنمائية للألفية، والفرع ثانيا – باء من هذا التقرير للحصول على معلومات عن الأعمال الإضافية التي يجري الاضطلاع بها من أجل التحضير لإطار الرصد لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

المتحدة للتنمية المستدامة، القاضي بأن تشرع اللجنة، بالتشاور مع كيانات منظومة الأمم المتحدة وسائر مؤسساتها المعنية، في برنامج عمل في هذا المجال يستند إلى المبادرات القائمة.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

٦ – قامت اللجنة، في دورتها الرابعة والأربعين (الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٣)، بإنشاء فريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا استجابة للطلب المقدم في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة القاضي بصياغة برنامج عمل يتعلق بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا تكمل الناتج المحلي الإجمالي من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات العامة. وأيدت اللجنة أيضا، في مقررها ١١٤/٤٤، تشكيل فريق أصدقاء الرئيس لأغراض منها إعداد برنامج عمل لوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا. وشددت اللجنة على أن وضع مقاييس أوسع نطاقا للتقدم يجب أن يكون جزءا من البنى التحتية/الهياكل الأساسية الأوسع للمعلومات من أجل دعم السياسات الإنمائية على جميع المستويات، ويلزم بالتالي ربطها بأهداف التنمية المستدامة الآخذة في التطور، وبأي إطار من شأنه أن يدعم خطة التنمية لمرحلة ما بعد ٢٠١٥، وطلبت إلى فريق أصدقاء الرئيس أن يرصد عن كثب النقاش الدائر بشأن أطر التنمية وإطلاع مكتب اللجنة الإحصائية على ما يُستجد، من خلال إجراء حوار فعال مع هيئات الأمم المتحدة والأوساط السياساتية لضمان الأخذ منذ البداية بنهج فعال للقياس الإحصائي في الأعمال التحضيرية لخطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

٧ – وستنظر اللجنة، في دورتها الخامسة والأربعين، في تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا (E/CN.3/2014/4). ويتناول التقرير آفاق إيجاد مجموعة من مقاييس التقدم تكون محكمة من الناحية الفنية ومتفقا عليها على الصعيد العالمي، كما يتناول قياس ورصد أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ باستعراض المقترحات الحالية لوضع إطار للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتوضيح الحاجة إلى اعتماد نهج متكامل ومحكم فنيا للقياس، وتحديد العناصر البالغة الأهمية لتنفيذ إطار جديد للرصد. ويتضمن فرع مستقل رسائل أساسية موجهة لمقرري السياسات، ومقترحات تدعو إلى زيادة إشراك الإحصائيين الرسميين في المناقشات والعمليات الجارية في سبيل وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ومقترحات لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا.

٨ – وكان من نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن كُلِّف فريق عامل مفتوح باب العضوية، تابع للجمعية العامة ويتألف من ٣٠ عضوا، بمهمة إعداد مقترح بشأن أهداف

التنمية المستدامة. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، عقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة اجتماعا غير رسمي بشأن قياس التقدم المحرز من أجل التشاور مع الأوساط المعنية بالإحصاءات الرسمية. ويشارك فريق أصدقاء الرئيس في التحضيرات لهذه المناسبة.

ثالثا – إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

ألف – الإجراءات التي طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذها

٩ – في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١١/٢٤، وإدراكاً منه، في جملة أمور، لأهمية الدمج بين المعلومات عن الخرائط والإحصاءات، وكذلك البيانات الجغرافية المكانية، قرر المجلس أن ينشئ لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية، على أن تُنشأ وتدار في حدود الموارد القائمة وتنظَّم وفقاً لذلك، وطلب إلى اللجنة أن تقدم إلى المجلس في عام ٢٠١٦ استعراضاً شاملاً عن جميع جوانب عملها وعملياتها لكي يتسنى للدول الأعضاء تقييم فعاليتها. كما شجع المجلس الدول الأعضاء على إجراء مناقشات منتظمة رفيعة المستوى لجهات معنية متعددة بشأن المعلومات الجغرافية المكانية العالمية، بسبل منها عقد المنتديات العالمية، من أجل المساعدة على إقامة حوار شامل مع جميع الجهات الفاعلة والهيئات المعنية وشدد على أهمية تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى النهوض بتبادل المعارف والخبرات بغية مساعدة البلدان النامية على بناء وتعزيز قدراتها الوطنية في هذا المجال.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

١٠ – نظرت اللجنة في بند وضع إطار إحصائي مكاني ضمن نظم الإحصاءات الوطنية باعتباره استعراضاً للبرنامج في دورتها الرابعة والأربعين، وأيدت بقوة ربط البيانات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بخاصيتي الزمان والمكان. وستنظر اللجنة في دورتها الحالية في تقرير فريق الخبراء حول دمج المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية (E/CN.3/2014/31).

١١ – وعلاوة على ذلك، نظمت شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع قسم رسم الخرائط التابع لإدارة الدعم الميداني، الدورة الثالثة للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، في كامبريدج، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وفي هذا الاجتماع، نظرت لجنة الخبراء في عدد من

القضايا الحاسمة التي تهم كثيراً من الهيئات الوطنية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية والمنظمات الدولية العاملة في هذا الميدان من ميادين العمل، كما أحرزت تقدما في هذا الصدد. واتُخذت قرارات رئيسية فيما يتعلق بما يلي: الحفاظ على الإطار المرجعي الجيوديسي العالمي؛ ووضع خريطة عالمية لأغراض التنمية المستدامة يتسنى من خلالها تعزيز وتوفير نهج جغرافي إزاء أهداف خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥؛ والتحديات الناشئة في المجال القانوني وفي مجال السياسات العامة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالبيانات المرجعية؛ وتنفيذ واعتماد المعايير الدولية للدوائر العالمية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية؛ والعمل على ربط ودمج المعلومات الجغرافية المكانية مع البيانات الإحصائية وغيرها من البيانات الاجتماعية والاقتصادية.

رابعا – متابعة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعزيز القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات والبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠

ألف – الإجراءات التي طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذها

١٢ – في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارين بناءً على توصية من اللجنة الإحصائية: القرار ١٣/٢٠٠٥ المتعلق بالبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠؛ و (ب) القرار ٦/٢٠٠٦ المتعلق بتعزيز القدرات في مجال الإحصاء. ففي القرار ١٣/٢٠٠٥، شدد المجلس على أهمية البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ بالنسبة للخطط الاجتماعية والاقتصادية، وطلب زيادة الدعم لهذا البرنامج. أما في قراره ٦/٢٠٠٦، فقد طلب المجلس تكثيف الجهود الرامية إلى دعم البرامج الإحصائية الوطنية من أجل تعزيز قدراتها.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

١٣ – ستنظر اللجنة، في دورتها الخامسة والأربعين، في تقرير الأمين العام عن الإحصاءات الديمغرافية (E/CN.3/2014/16). ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في البرنامج العالمي لعام ٢٠١٠ لتعدادات السكان والمساكن، ومعلومات عن الاجتماع الأول لفريق الخبراء بشأن تنقيح المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والإسكان من أجل جولة التعدادات لعام ٢٠٢٠.

خامسا – تحسين جمع البيانات المتعلقة بالهجرة والأشخاص ذوي الإعاقة، وإعداد التقارير بشأنها وتحليلها

ألف – الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

١٤ – عقدت الجمعية العامة اجتماعا رفيع المستوى يعنى بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وذلك خلال دورتها الثامنة والستين. وكان موضوع الاجتماع هو ”سبل المضي قدماً: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده“. وقررت الجمعية، في الفقرة ٤ (ط) من وثيقتها الختامية (قرار الجمعية العامة ٣/٦٨)، تحسين جمع البيانات المتعلقة بالإعاقة وتحليلها ورصدها، وإطلاع الوكالات والهيئات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجنة الإحصائية، على البيانات والإحصاءات ذات الصلة، كما قررت التأكيد على ضرورة توفير بيانات وإحصاءات قابلة للمقارنة دوليا، تصنَّف حسب نوع الجنس والسن، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالإعاقة.

١٥ – وأجرت الجمعية العامة حوارا رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وذلك خلال دورتها الثامنة والستين. وفي تقرير المقرر الخاص لمفوضية حقوق الإنسان المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، دعا الدول إلى تحسين جمع البيانات والمؤشرات في جميع المجالات ذات الصلة بالهجرة، عملاً على اتخاذ قرارات مدروسة متعلقة بالسياسات (A/68/283، الفقرة ١٢٧).

١٦ – وعلاوة على ذلك، أكدت الجمعية العامة في قرارها ٤/٦٨، الذي اعتمدت فيه الإعلان المنبثق عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية، ضرورة إيجاد بيانات إحصائية موثوقة بشأن الهجرة الدولية، بما في ذلك متى أمكن، بشأن إسهامات المهاجرين في التنمية في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وأشارت الجمعية أيضا إلى ما تكتسيه هذه البيانات من أهمية لتقرير السياسات وصنع القرارات على أساس الأدلة بشأن كافة الجوانب ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

١٧ – ستنظر اللجنة، في دورتها الخامسة والأربعين، في تقرير الأمين العام عن إحصاءات الهجرة الدولية (E/CN.3/2014/20). ويتناول التقرير المناقشات التي جرت مؤخرا بشأن الهجرة الدولية والتنمية في الأمم المتحدة، التي تدعو باستمرار إلى تحسين إحصاءات الهجرة

الدولية من أجل إلمام أفضل بتعقد هذه الظاهرة. ويعرض التقرير أيضا معلومات عن مدى توافر إحصاءات الهجرة، التي تعتمد على مجموعة متنوعة من مصادر البيانات، وما تمتاز به المنظمة من مواطن القوة وما يعتريها من قيود باعتبارها مصدرا للمعلومات. ويعرض التقرير أيضا الأعمال الجارية والمقررة ذات الصلة بإحصاءات الهجرة الدولية لشعبة الإحصاءات وشعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك أنشطة جمع البيانات ووضع التقديرات العالمية لأعداد المهاجرين.

١٨ - وستنظر اللجنة أيضا في تقرير فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة (E/CN.3/2014/10). ويتناول التقرير عمل الفريق فيما يتعلق بإعداد واختبار وجاهة أسئلة عن الإعاقة لطرحها في التعدادات والاستقصاءات، والعمل المشترك بين فريق واشنطن ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بخصوص إعداد واختبار وجاهة مجموعات من الأسئلة تركز على الأداء عند الأطفال وعلى الحواجز التي تحول دون مشاركتهم الكاملة في التعليم، وإعداد دراسة استقصائية نموذجية للإعاقة بقيادة منظمة الصحة العالمية.

سادسا - برنامج العمل المتعدد السنوات للاستعراضات الوزارية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

ألف - الإجراءات التي طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذها

١٩ - وفقاً للتكليف الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠٠٦/٤٤، يتعين عقد اجتماع بين المجلس ورؤساء اللجان الفنية في أوائل كل عام. وفي مقرره ٢٠١١/٢٠٨، قرر المجلس اعتماد الموضوع التالي للاستعراض السنوي الذي يجريه على المستوى الوزاري لعام ٢٠١٤: ”التصدي للتحديات المستمرة والناشئة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ ومن أجل الحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل“. وتعتبر المساهمات الفنية المقدمة من اللجان الفنية للمجلس وهيئات الخبراء في غاية الأهمية لنجاح الاستعراضات.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

٢٠ - ستنظر اللجنة، في دورتها الخامسة والأربعين، في تقرير الأمين العام عن مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية (E/CN.3/2014/29). ويتناول التقرير بالتفصيل الأعمال التي اضطلع بها الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

وشعبة الإحصاءات في عام ٢٠١٣ في المجالات التالية: استعراض الدروس المستفادة في مجال رصد الأهداف الإنمائية للألفية، وتحسين منهجية رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز بناء القدرات الإحصائية لأغراض الرصد الوطني. ويعرض التقرير أيضا تقييما لمدى توافر البيانات لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويصف إعداد التقارير السنوية بشأن التقدم المحرز في تحقيقها.

٢١ - وستنظر اللجنة أيضا في تقرير البنك الدولي وفي الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة الإحصاء ٢١) بشأن خطة عمل للتنمية الإحصائية لما بعد عام ٢٠١٥ (E/CN.3/2014/30). ويعرض التقرير المبادرات المتخذة مؤخرا لاسترعاء الانتباه إلى أهمية تعزيز القدرات الإحصائية، ولا سيما في سياق دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن هذه المبادرات توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال الإحصاء بين البنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة.

سابعا - تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذها

٢٢ - دعت الجمعية العامة، في مرفق قرارها ١/٦٨، إلى تعاون أوثق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية لضمان الاستفادة من ثراء عمل أجهزته الفرعية استفادة كاملة. وفي ذلك القرار، تكلف الجمعية المجلس بتقديم التوجيه للهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمجالات ذات الصلة من خلال اعتماد موضوع رئيسي، يقرر على أساس مدخلات من الهيئات الفرعية للمجلس ومن الدول الأعضاء اعتبارا من عام ٢٠١٥.

٢٣ - وبموجب القرار ١/٦٨، أنشأت الجمعية العامة أيضا جزءا جديدا يتعلق بالتكامل من أجل توحيد مدخلات الدول الأعضاء والهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية، وتعزيز التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نحو متوازن. وسيجمع الجزء المتعلق بالتكامل الرسائل الأساسية بشأن موضوع يرتبط ارتباطا وثيقا بأحد جوانب الموضوع السنوي الرئيسي للمجلس. ويمثل الجزء المتعلق بالتكامل فرصة سانحة للجنة لنقل توصيات عملية المنحى إلى المجلس لمتابعتها في دورته السنوية التي تعقد في تموز/يوليه. ومن المتوقع أن يركز الجزء المتعلق بالتكامل لعام ٢٠١٤ على موضوع التحضر المستدام، وسينعقد في أوائل شهر أيار/مايو لمدة ثلاثة أيام.

وستدعى اللجنة إلى أن تأخذ في الحسبان، قدر الإمكان، تأثير ولايتها على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتحضر المستدام، وأن تقدم مدخلات في الجزء المتعلق بالتكامل.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

٢٤ - ستنظر اللجنة، في دورتها الخامسة والأربعين، في تقرير مكتبها عن أساليب عمل اللجنة (E/CN.3/2014/3). وسيناقش التقرير الآثار المترتبة على تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يخص عمل اللجنة.

٢٥ - وسيكون معروضا على اللجنة أيضا تقرير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن إحصاءات المستوطنات البشرية (E/CN.3/2014/17)، الذي يعرض منهجية لقياس أمن الحيازة على نحو متسق في مختلف البلدان والمناطق، وهو ما يمكن اعتباره مساهمة فنية في الجزء المتعلق بالتكامل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت عنوان ''التحضر المستدام''.